

Distr.: General
1 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من كل من الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات ومنظمة أكينا ماما وا أفريقيا ورابطة المرأة الأفريقية للبحث والتطوير ومبادرة الدعم دون الإقليمية لشرق أفريقيا من أجل النهوض بالمرأة ومنظمة المرأة في القانون والتنمية في أفريقيا، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



البيان

بيان تجمع المرأة الأفريقية في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة

الموضوع: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وكذلك في التنمية والتحديات الراهنة"

ديباجة

إذ نشير إلى أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تدعو الدول الأطراف إلى أن تضع في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية، وإلى أن بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (٢٠٠٣) ينص أيضاً على حقوق الإنسان للمرأة الريفية، بما فيها الحق في التنمية والحق في الأمن الغذائي،

وإذ نشير أيضاً إلى أن رؤساء الدول الأفريقية أعلنوا الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقداً للمرأة الأفريقية، مؤكدين النهج القائم على المشاركة الشعبية إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كوسيلة للتعجيل في عملية تنفيذ الالتزامات التي قُطعت تجاه حقوق الإنسان للمرأة،

وإذ نشير بوضوح إلى أن النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المسؤولات عن نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من إنتاج الأغذية للاستهلاك والبيع على السواء، يمثلن صلب القوة العاملة الزراعية،

وإذ نسلم بأنه تمشياً مع الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية التي ترمي إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع وضمان تحقيق تعميم التعليم الابتدائي والمساواة في الحصول عليه وتعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة الاستدامة البيئية، اعتمدت معظم الحكومات سياسات لتحقيق الأمن الغذائي والتعليم للجميع،

وإذ نلاحظ أن نسبة سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم قد ازدادت في السنوات الثلاث الماضية،

وإذ ندرك أن مساهمة المرأة الريفية في القضاء على الفقر من خلال الزراعة والصحة والاقتصادات الأخرى ما زالت مموهة وغير معلنة في رصد تقييم الأداء الاقتصادي،

وإذ نعرب عن القلق لأن أعباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونزاعات وكوارث مثل الجفاف والجوع غالباً ما تثقل كاهل النساء بصورة غير متناسبة فتضعف من قدرتهن فيما يتعلق بتسويات الاستهلاك واستنفاد الأصول وعبء العمل، وفي الحالات القصوى، العوز،

وإذ نعرب أيضاً عن القلق لأن المعدلات المرتفعة للأمية في أوساط المرأة الريفية والتشريعات التمييزية والعقبات الاجتماعية والثقافية ونقص المهارات القيادية والإدارية يحد من حرية المرأة في الاختيار والتنقل في الإطار الاقتصادي الاجتماعي؛ وعلاوة على ذلك، لأن استبعاد المرأة من عمليات صنع القرارات ذات الصلة على المستوى المحلي وداخل الأحزاب السياسية والمؤسسات العامة والمنظمات الفنية قد عني أن أكثر القضايا التي تهم المرأة قد أهملت،

وإذ نؤكد أن الأعراف الاجتماعية الأبوية الثابتة والتشريعات التي لا تراعي نوع الجنس والإرادة السياسية المحدودة لتمكين المرأة الريفية تدفع بهن إلى معدلات مرتفعة من التمييز وانعدام الأمن الغذائي والأمراض وانتهاك ما لهن من حقوق الإنسان،

فإننا بهذا ندعو:

الزعماء الأفارقة والحكومات الأفريقية إلى ما يلي:

- التشجيع على المساواة التامة في الفرص بين المرأة والرجل وفق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوكول حقوق المرأة في أفريقيا، كمبدأ من المبادئ الأساسية لإزالة أوجه التباين السائدة بينهما
- الامتثال للالتزامات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبرتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة الريفية
- تضمين التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ما اتخذ من تدابير لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة الريفية
- استعراض الأطر الاقتصادية لتقييم مساهمة المرأة وضمان مراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع الميادين

- القيام بشكل عاجل بتعزيز إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الشاملة في المناطق الريفية للأمهات والأطفال وعلى خدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضمان حماية المرأة والطفلة من العنف الجنسي والجنساني
- التسليم بالمعرفة التقليدية وأخذ زمام المبادرة في وضع وتنفيذ برامج للتعليم الزراعي تراعي الاعتبارات الجنسانية، وفي إدارة الموارد الطبيعية وتكنولوجيات التكيف لتغير المناخ، وفي الخدمات الإرشادية وفرص التسويق والتجارة
- اتخاذ التدابير التي تعزز العمل الإيجابي والسياسات الموجهة نحو تشجيع المرأة على المشاركة في عملية صنع القرار في كل من الزراعة والتعاونيات والتجارة والسلاسل المضيفة للقيمة في المناطق الريفية
- إلغاء تعددية النظم القانونية وإنفاذ التشريعات الحمائية التي تيسر إمكانية حصول النساء بمفردهن ومجتمعات على أصول مادية مثل الأراضي والقروض والإسهامات المهنية وإدارة الموارد الطبيعية
- إعطاء الأولوية لبرامج المرأة الريفية والأمن الاجتماعي للمجتمعات المحلية مع التركيز على المرأة الريفية العاطلة عن العمل والأيتام والأطفال الضعفاء وضحايا الكوارث والفئات الضعيفة الأخرى

والشركاء الإنمائيين إلى ما يلي:

- دعم اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف والثنائية التي ستساهم في التعرف على وظائف رسمية إضافية وتحسن ظروف العمل للمرأة الريفية
- دعم البحث المتعلق بتنمية قدرات المرأة الريفية في أفريقيا، ويشمل ذلك العوامل المسؤولة عن تهميش المرأة في التنمية الاقتصادية، للتشجيع على إدخال تعديلات في السياسة العامة بناءً على دراسات موثوقة وقائمة على الأدلة
- دعم تنفيذ سياسات الاستثمار التي وضعتها الحكومات والمؤسسات الثنائية والمالية التي تحافظ على مصالح المرأة الريفية والمجتمعات المحلية وتحميها وتيسر إمكانية تقاسم الفوائد على قدم المساواة

ومنظمات المجتمع المدني إلى ما يلي:

- رصد التقدم المحرز بشأن التزامات الحكومات إزاء وضع تشريعات مراعية لنوع الجنس تمنح المرأة إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية على قدم المساواة
- رصد وتقييم ما أحرزته الحكومات من تقدم في تحديد مخصصات ونفقات تراعي نوع الجنس بشأن الزراعة وقطاعات أخرى. مما يكفل استجابة متكاملة تراعي الفوراق بين الجنسين وتمنع الفساد
- زيادة الأبحاث المراعية للاعتبارات الجنسانية التي تنظر في العوامل التي تسهم في الفقر والعلاقة المترابطة بين دوري المرأة الإنتاجي والإنجابي
- إدخال برامج تعليمية في أوساط النساء المشتغلات بالمهن الحرة في الزراعة والعلوم والتكنولوجيا في أوساط النساء الريفيات للتعلم والدعوة
- تكثيف التربية المدنية وتعميم القوانين والسياسات التي تحمي وتحافظ على حقوق الإنسان والحقوق البيئية للمجتمعات الريفية والمرأة الريفية وأطفال الريف بوجه خاص.